

## الثمن الاقتصادي الباهظ يدفع الحكومات لتخفيف الإغلاق

حوالي مئتي شخص يعيشون منذ ما قبل انتشار الوباء في مخيم في ضاحية سان ديني تنتشر فيه جيف جردان نافقة وسط النفايات.

وبينما تتحدث أوروبا والولايات المتحدة عن تخفيف العزل، ما زالت دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث توفي 21 مصابا بالفايروس، في حالة تأهب. وفي الواقع تخشى السلطات الكونغولية "الأوسا" في كينشاسا اعتبارا من مطلع مايو عندما "يدخل الوباء في مرحلة تسارع".

### تداعيات شلل الاقتصاد يمكن أن تؤدي إلى عواقب أكثر خطورة من التأثير المباشر لتفشي فايروس كورونا

وقد أغلقت المدارس وأماكن العبادة، وكذلك الحانات والملاهي الليلية، لكن الأسواق البلدية تبقى مفتوحة وتحتفظ بالبائعين والزبائن دون مراعاة قواعد الإبقاء على مسافة بينهم.

ولمساعدة الدول الأكثر فقرا التي ضربها الوباء وخصوصا في أفريقيا، اتخذت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى الأربعة قرارا "تاريخيا" بتعليق تسديد هذه البلدان للديون لعام واحد.

أجبر الثمن الباهظ لإغلاق النشاطات الاقتصادية بعض البلدان الأوروبية على التحرك بحذر نحو تخفيف القيود المفروضة لمنع انتشار فايروس كورونا، بعد تزايد المؤشرات على أن شلل الاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى عواقب أخطر من تأثير الوباء المباشر.

لندن - بدأت العديد من الدول الأوروبية تدريجيا بتخفيف القيود التي تفرضها في إطار إجراءات مكافحة فايروس كورونا المستجد، بعد تراجع الخطوط البيانية مثل تباطؤ عدد الذين يدخلون إلى العناية المركزة والمستشفيات.

كما يسعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى إعادة تحريك الاقتصاد، رغم عدم بلوغ الوباء ذروته في الولايات المتحدة، الدولة الأكثر تضررا في العالم. ويعلم ترامب الثمن الاقتصادي الباهظ وتأثيره المحتمل على فرص إعادة انتخابه، ولذلك فهو يلوح بأن "بعض الولايات يمكن أن تفتح قبل مطلع الشهر المقبل".

وأعادته إيطاليا الدولة الثانية الأكثر تضررا في العالم فتح بعض هذه المحلات، في وقت اعتبرت فيه إسبانيا أن إمكانية رفع تدريجي لإجراءات عزل تعد من الأكثر صرامة في أوروبا.

وتستعد سويسرا للكشف عن خطتها في وقت أعادت فيه بولندا بعض النشاطات الاقتصادية مع فرض وضع الأقفال الواقية في الأماكن العامة وأعدت ليتوانيا فتح بعض المحلات التجارية.

كما يسعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى إعادة تحريك الاقتصاد، رغم عدم بلوغ الوباء ذروته في الولايات المتحدة، الدولة الأكثر تضررا في العالم. ويعلم ترامب الثمن الاقتصادي الباهظ وتأثيره المحتمل على فرص إعادة انتخابه، ولذلك فهو يلوح بأن "بعض الولايات يمكن أن تفتح قبل مطلع الشهر المقبل".

وأعادته إيطاليا الدولة الثانية الأكثر تضررا في العالم فتح بعض هذه المحلات، في وقت اعتبرت فيه إسبانيا أن إمكانية رفع تدريجي لإجراءات عزل تعد من الأكثر صرامة في أوروبا.

وتستعد سويسرا للكشف عن خطتها في وقت أعادت فيه بولندا بعض النشاطات الاقتصادية مع فرض وضع الأقفال الواقية في الأماكن العامة وأعدت ليتوانيا فتح بعض المحلات التجارية.

كما تنوي ألمانيا إعادة فتح بعض

## أنقرة تضطر لتأمين الشركات المتعثرة

### الاقتصاد التركي يترنح أمام تداعيات الوباء



#### تعثر الشركات بعمق متابع تركيا

احتمال تأثير العو على الأسواق الناشئة".

وأضاف أن "تركيا لديها احتياجات تمويل خارجية كبيرة، وقطاع خاص مثقل بالديون بالعملة الأجنبية، يضاعف من هذه المخاطر".

وأشار إلى أن وحدة المعلومات الاقتصادية تتوقع ركودا لمدة عام كامل في تركيا حيث "سينهار قطاع السياحة الكبير، الأمر الذي سيزيد الضغط على العجز المزدوج وعلى الليرة الهشة بالفعل"، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى غلجان التضخم.

وقال سلجوقي "ليس لدى تركيا أنواع الموارد التي كانت تمتلكها قبل 10 سنوات للتعويز عن الانهيار الاقتصادي الناجم عن تداعيات انتشار فايروس كورونا... تركيا ستحتاج إلى أي نوع من الموارد يمكنها الحصول عليها".

ويرى محللون أن أحد أسباب انحدار الليرة هذا الأسبوع هو رفض أردوغان بشكل قاطع أي قبول للدعم من صندوق النقد الدولي، والذي يقول العديد من المحللين إن تركيا ستحتاجه.

ونفى وزير المالية التركي بركات البيروق مقدي أي اجتماع مع صندوق النقد، رغم تأكيد مديرة صندوق النقد كريستينا جورجيفا وجود تواصل بناء مع أنقرة.

ونسبت وكالة بلومبرغ إلى البيروق قوله "في تركيا، ندعم اليات مختلفة بين الدول لضمان استمرار التجارة العالمية؛ وغير ذلك، فإننا لم نعتقد أي اجتماع أو تطلب أي شيء من أي مؤسسة أو دولة".

وكان تأكيد جورجيفا وجود محادثات مع أنقرة قد أوقف تراجع الليرة نهاية الأسبوع الماضي، بسبب قناعة الأسواق بحاجة تركيا إلى خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي.

لكن إصرار المسؤولين الأتراك على نفي تلك المحادثات أدى إلى التراجع الحاد للعملة التركية في نهاية التعاملات الأوروبية أمس باكثر من ثلاثة في المئة لتصل إلى 6.79 ليرة للدولار.

وكانت الحكومة التركية قد أعلنت عن حزمة دعم تقل قيمتها عن 15 مليار دولار لتوفير الإغاثة للشركات المتضررة من تفشي الوباء، وهو رقم ضئيل قياسا بحجم الاقتصاد التركي وبرامج دعم الدول الأخرى.

ويقول محللون إن الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات هيكلية عميقة، وأن تسارع تفشي الوباء في البلاد سيؤدي إلى تعميق مواطن الاختلالات العميقة، خاصة في ظل استخفاف قيادتها بتداعيات انتشار الفايروس.

وقالت أجات ديماريس، المسؤول في وحدة المعلومات الاقتصادية، لشبكة سي.ان.بي.سي "إذا واجهت أي دولة أزمة ديون سيادية، فهناك مخاطر من

يختزل تسارع انحدار الليرة التركية تفاقم مخاطر أزمة غير مسبوقة في ظل هشاشة القواعد المالية والاقتصادية بعد سنوات من السياسات الارتجالية الطائشة، ويبدو أن أنقرة بدأت تترك خطورة الموقف حيث بدأت تخرج عن السياسات التي اعتمدها على مدى عقدين من الزمن.

إسطنبول - سمحت تركيا لصندوق الفروة السيادي بالاستحواذ على شركات متعثرة من القطاع الخاص، ضمن سلسلة من التدابير الاقتصادية الرامية إلى مواجهة التداعيات القاسية لتفشي فايروس كورونا.

وصوت البرلمان التركي الخميس، على تمكين الصندوق من ضخ أموال نقدية أو الاستحواذ على أسهم في شركات استراتيجية بموجب إطار أعدته الحكومة، لكن محللين يخشون من استخدامه في إنقاذ الشركات المقربة من حزب العدالة والتنمية.

وقالت البطالة في يناير بلغت 14 في المئة، أي قبل انتشار الوباء ومن المرجح أن ترتفع إلى حد كبير بسبب الحجر الذي يفرضه فايروس كورونا.

وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن تمويل 15 مليار دولار للشركات التي تضررت من الوباء، فضلا عن دعم البطالة وتأجيل الديون والديون العقارية على نطاق واسع.

لكن شبكة سي.ان.بي.سي قالت إن الإجراءات التي اتخذتها حكومة أردوغان أشارت مخاوف المستثمرين، بما في ذلك خطوة الائتم لتقييد قدرة الأجانب على تداول الليرة في سوق المقايضات الخارجية.

وواجهت الليرة أزمة في 2018، وشهد هذا العام ارتفاع الدولار مقابلها بنسبة 13 في المئة، وأدت تحركات البنك المركزي التركي لدعم الليرة بشكل مصطنع عن طريق بيع الدولار إلى انخفاض إجمالي احتياطات تركيا من العملات الأجنبية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2009.

وواصلت العملة التركية انخفاضها وتراجعها الخميس، لليوم الخامس على التوالي، لتقترب من حاجز 7 ليرات للدولار وهو أدنى مستوياتها منذ نزوة أزمة العملة في 2018، مع تاثر الميزانية العامة بشدة من جراء تداعيات فايروس كورونا في حين أظهرت بيانات تلامي صفقات الشركات الشهر الماضي.

ويواجه الاقتصاد التركي ركودا سيكون الثاني في أقل من عامين بسبب جائحة كورونا، بعد أن خرج من ركوده الأول في النصف الثاني من 2019.

وقفز عجز ميزانية الحكومة المركزية إلى 6.35 مليار دولار في مارس، من نحو 1.23 مليار دولار في فبراير، بسبب إنفاق جديد وتراجع حاد لحصيلة الضرائب في ظل تفشي الوباء.

ويجد الاقتصاد التركي الذي يعاني من التعثر والهشاشة، جزء الأزمة التي تعصف به منذ أكثر من عامين، نفسه في وضع حرج، وغير قادر على الصمود في مواجهة الأزمة الناجمة عن فايروس كورونا المستجد.

## صندوق النقد يدعو بريطانيا لتأجيل إتمام البريكست

وأعلن اتحاد التجزئة البريطاني، الخميس، تراجع المبيعات بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي في الأسبوعين المنتهيين في الرابع من أبريل، والذين يشعلان الفترة التالية لبدء إجراءات عزل عام في 23 مارس، والتي تضمنت إغلاق الأسواق باستثناء متاجر السوبر ماركت.

وقالت الرئيسة التنفيذية للاتحاد هيلين ديكسون "أدى إغلاق المتاجر غير الضرورية إلى خواء المتاجر الرئيسية وتراجعت في المبيعات بقيم في أواخر خاتمة العشرات إلى درجة لا يمكن حتى أن تعوضها الزيادة في التسوق عبر الإنترنت".

وأظهر مسح منفصل من مكتب الإحصاءات الوطني أن 25 في المئة من الشركات أغلقت مؤقتا أو علقت التعاملات منذ العزل العام. أما في الشركات التي لا تزال مفتوحة، فقد جرى منح أكثر من 20 في المئة من العاملين إجازات مؤقتة. وحتي في حالة تخفيف إجراءات العزل العام وانتعاش النمو، يمكن أن ينعكس الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي السنوي بنسبة 13 في المئة وهو أكبر تراجع سنوي في أكثر من 300 عام.

تجدر الإشارة إلى أن حكومة جونسون تمنع منذ أسابيع عن مناقشة القضايا المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتقول إنه يتعين عليها أن تركز في هذه المرحلة على أزمة تفشي فايروس كورونا، إلا أنها تقول في الوقت نفسه إنها لن تترجى الموعد النهائي.

ومن المقرر أن تستأنف بروكسل ولندن مفاوضات الأسبوع المقبل.

كريستالينا جورجيفا  
الوضع صعب، وعلى بريطانيا ألا تجعله أكثر صعوبة

وعدارت بريطانيا رسميا الاتحاد الأوروبي في 31 يناير الماضي، وانفتحت على فترة انتقالية حتى نهاية العام للتفاوض على الترتيبات الجديدة التي تتعلق بالتجارة وغيرها من الأمور.

في هذه الأثناء يتجه الاقتصاد البريطاني صوب ما يُخشى بشكل كبير من انكماش قياسي بعد أن أظهرت بيانات تراجع الإنفاق بقطاع التجزئة بأكثر من الربع، وتوقفا مؤقتا لتعاملات واحدة من كل أربع شركات نتيجة إجراءات العزل العام بسبب فايروس كورونا.

لندن - دعا صندوق النقد الدولي، الخميس، بريطانيا إلى تمديد الموعد النهائي لاستكمال المفاوضات المتعلقة بخروجها من الاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل "حالة الغموض غير المسبوقة" الناجمة عن فايروس كورونا الجديد.

وحقت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا حكومة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على عدم "مناقشة حالة الغموض الاقتصادي"، بالإصرار على ضرورة الاتفاق على شكل العلاقات التجارية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي بحلول الحادي والثلاثين من ديسمبر المقبل.

وقالت جورجيفا لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) ردا على سؤال يتعلق باحتمالات تمديد المحادثات أو خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي من دون اتفاق بشأن التجارة المستقبلية "أصل حقا في أن يفكر جميع صانعي السياسة في كل مكان في الحد من حالة الغموض".

وأضافت أن الوضع "صعب، فدعونا لا نجعله أكثر صعوبة".

ويتوافق رأي جورجيفا مع آراء العديد من السياسيين المعارضين في بريطانيا.



طريق أزمتا معقدة